

الذي عند ابو حنيفة والثاقبي ومالك كما ثبت للمسلم وقال
 احمد لا شفعة للذبي **باب** والقراض اتفقوا ان يمتع علي
 جواز المضاربة وهي القرض بلعد اهل المدينة وهو ان يذفع
 انسان الى اسات مالا ليخبر فيه ولربح مشترك فلو طاه
 لفعة وقال له بعها واجعل ثمنها قرضا فهذا عند مالك
 وشافعي واحمد قراض فاسد وقال ابو حنيفة هو قراض
 صحيح وختلف في القراض بالغلو في منعه الائمة واجازة
 اشهره ابو يوسف اذا راجحت ولمعاملة اذا مال احد مال
 القراض ببينه لم يبرأ منه عند ال نكار ان ببينه عند عامة
 العلماء وقال اهل العراق يقبل مع ببينه واذا دفع الي
 لعامل مال قراض ما اشترى العامل بشفعة ثم حلكا
 لال قبل دفعه الي البايع فليس على القارض شي عند مالك
 وشافعي واحمد والشفعة للعامل وعليه ثمنها وقال ابو حنيفة
 يرجع بذلك على رب المال ولا يجوز القراض الا بمدة معلومة
 لا يفسخ قبلها او عليها اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من
 البيع والشري عند مالك وشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز
 ذلك واذا اشترى رب المال على العامل ان لا يشترى الا
 من تلاف ولا يبيعه الا من تلاف كان لقراضه فاسد عند
 مالك

مالك وشافعي وقال ابو حنيفة واحمد يصح **باب القراض**
 واذا عمل القارض بعد فساد القراض فحصل في مال ربح
 كان للعامل اجرة مثل عمله عند ابو حنيفة وشافعي ولربح
 لرب المال ولنقصان عليه وختلف قول مالك فقال يرد القراض
 مثله وان كان فيه شي لم يرد له شي وقال القاضي عبد الوهاب و
 يحتل ان يكون قراضه مثله وان كان فيه نقص ونقل عنه ان له
 مثله كذهب الشافعي وابو حنيفة **فصل** واذا سافر لعامل
 بالمال فنفقته من مال القراض عند ابو حنيفة ومالك وقال احمد
 من نفسه حتى يرد له وللشافعي قولان اظهرهما ان نفقته
 من مال نفسه ومنه احد قراضا على ان يجمع الربح له ولا ضمان
 عليه فهو جائز عند ما قالوا اهل العراق يبصر المال قرضا عليه
 وقال شافعي للعامل اجرة مثله ولربح لرب المال وعامل القراض
 يملك الربح بالقسمة الا بالظهور على صح قول شافعي وهو قول
 مالك وقال ابو حنيفة يملك بالظهور وهو قول الشافعي وختلف
 فيما اذا اشترى رب المال شيئا من المضاربة فقال ابو حنيفة
 ومالك يصح وتال شافعي ربي يصح وهو ظاهر الروايتين عند
 احمد ولو ادعى المضارب ان رب المال اذن له في البيع والشري
 ارضه فله او نسيبه فقال رب المال ما اذن له الا بالنقد فقال